

ABSTRAK

شهرافي 2012. 05210082. تجديد قانون الميراث الاسلامي في اندونيسيا (مراجعة التغيرات التاريخية والاجتماعية وارييس الإسلام نحو تجميع للقانون الإسلامي). مستشار: رادين ججف ليمان ياسين

مفتاح الكلمات: الإصلاح، وارييس الإسلام، الإسلامية تجميع القانون

وريث لتعاليم فضلا عن الأحكام القانونية التي تم إضفاء الطابع المؤسسي، وتصبح واحدة من حياة مشتركة بين الناس. وقد رتب هذه القضية من وراثه في اندونيسيا في مختلف النظم القانونية، مثل القانون العرفي، والقانون الديني، فضلا عن القانون الوضعي من التراث الهولندية. في محاولة للحد من إمكانية الانقسامات والصراعات، أو تفسيرات مختلفة بسبب تأثير التعددية القانونية، في حال وقوع نزاع، ثم مشكلة الميراث تحتاج إلى أن تصاغ، ينظم بالتفصيل وتعزيزها في قاعدة قانونية. لتجميع الميلاد الشريعة الإسلامية استجابة لعدد وافر من القضايا القانونية، وخاصة قانون الميراث المطبقة على المسلمين. ومع ذلك، كمنتج للإصلاحات القانون لم يستبعد تطبيق المملكة للاستثمارات الفندقية أثارت جدلا.

والغرض من هذه الدراسة هو وصف للعوامل خلفية التغيرات قانون الإرث فراض إلى المملكة للاستثمارات الفندقية، والدستور المعرفية، والميراث في المملكة للاستثمارات الفندقية، والغرض من هذا التغيير، من وراثه في اندونيسيا في السوسولوجية والتاريخية. وشملت طرق البحث المستخدمة في البحوث القانونية المعيارية أو القانونية أدب البحث. البيانات والبحوث التي تم الحصول عليها من تجميع المواد القانونية الأساسية للشريعة الإسلامية، ويعتقد المواد القانونية الثانوية مثل العلماء عن تجميع لأحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بمسألة الميراث، والمواد القانونية العالي مثل القاموس.

أظهرت النتائج أن ولادة تجميع الشريعة الإسلامية ليست من فراغ، ولكن هناك دعم اجتماعي وسياسي وقانوني. يمكن الاطلاع على إعداد المملكة للاستثمارات الفندقية كما هو لم يكتب عملية التحول في شكل الشريعة الإسلامية في القوانين واللوائح. ويمكن في صياغتها أن تكون محددة على مرحلتين. أولاً، مرحلة جمع المواد الخام، تم حفرها من مصادر مختلفة، سواء المكتوبة وغير المكتوبة. الثانية، مرحلة الصياغة على أساس القوانين والأنظمة المعمول بها ومصدر للشريعة الإسلامية (القرآن والسنة)، ولا سيما الفقرة والنص المرتبطة بجوهر المملكة للاستثمارات الفندقية. على الرغم من أنه يحتوي على شيء جديد في الميراث خلفا ريث، المملكة للاستثمارات الفندقية لا تزال تتبع التفكير الفقهي حول تقسيم التركة بين الرجل والمرأة. وأثار هذا احتجاجات كثيرة، ولا سيما من النساء الناشطات الذي قاد لاحقا إلى فكرة أن التقسيم نفسه في تجميع مشروع قانوني مكافحة الشريعة الإسلامية (المملكة للاستثمارات الفندقية).